For your ads on this website contact Digital Media Unit
+961 5 450 887 | Infodmu@media-unit.com
digital media unit

الجمعة 28 نيسان 2017 - العدد 6050 - صفحة 9

13:30

13:16

«اليوم العربي للشمول المالي» ومصارف لبنان تؤكد قدرتها على نشر الخدمات في كل الفئات

سلامه: هدفنا أن يعيش المواطن في بيئة آمنة مالياً

12:52

12:51

12:50

المزيد

لا شك ان تقدما ملموسا حصل عربيا ولبنانيا على صعيد الشمول المالي والذي يقصد به اتاحة واستخدام الخدمات المالية كافة من مختلف المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية. الا ان الكثير لا يزال ينقص هذه المنطقة لكي تقترب من المؤشرات التي بلغتها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD COUNTRIES).

ارقام ومؤشرات كثيرة تدل على اهمية هذا المفهوم في النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي وفي توفير فرص عمل، طرحت بالامس في المؤتمر الذي نظمه مصرف لبنان المركزي لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي في المعهد العالي للاعمال (ESA) برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه الذي اكد ان الشمول المالي «موضوع بغاية الأهمية بالنسبة لمصرف لبنان، لكن يجب أن تهتم به ايضا مؤسسات الدولة اللبنانية والمؤسسات الاجتماعية التي تنشط في العاصمة أو في المدن والقرى». في حين ابدت المصارف اللبنانية، على لسان رئيسها جوزف طربيه، قدرتها على تعميم الخدمات ونشرها في الفئات والشرائح كافة في المجتمع.

رغم ان لبنان حقق تقدما كبيرا في تحقيق الشمول المالي (بنسبة 48 في المئة مقابل 17 في المئة في المنطقة) وفق ما قال النائب الاول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، الا ان هناك الكثير الذي يجب القيام به. فالبنك الدولي، عبر مؤسسة التمويل الدولية التابعة له، يقوم وبالتعاون مع مصرف لبنان والجهات المعنية، بالترويج للشمول المالي بهدف تقليص الفجوة مع الدول المتقدمة في هذا المجال.

ويتم الترويج للشمول المالي في لبنان عبر تحسين بيئة عمل المؤسسات الصغيرة، كما تقول كبيرة خبراء القطاع المالي في مؤسسة التمويل الدولية لمجموعة البنك الدولي، كارول خزامي. وقد تم تأمين مساعدة تقنية من اجل تحسين مؤشر القيام الاعمال (Doing Business) في لبنان،وتسهيل تسجيل اي مؤسسة، وادخال وسيط تجاري وتطوير نظام الاعسار (insolvency) وزيادة القدرة على الوصول الى التمويل من خلال السماح للمقترضين باستعمال الاصول المنقولة كضمانات. وهناك اليوم عدد من مشاريع القوانين الموجودة في رئاسة الحكومة بانتظار البت بها، كمشروع تعديل الباب الخامس من قانون التجارة، ومشروع قانون الاعسار، وذلك من اجل تسهيل بيئة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك اصولا ثابتة تحصل في مقابلها على قرض مصرفي.

وتعتبر الممثلة الاقليمية في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في مجموعة البنك الدولي ان الشمول المالي بما يعنيه الحصول على حساب مصرفي، هو الادنى في العالم العربي. فهو يمثل في العالم نسبة 61 في المئة مقابل 29 في المئة عربيا ما عدا دول الخليج الاقرب الى مؤشرات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ولفتت كذلك الى ان هناك شخصا يقترض من مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية مقابل 8.5 اشخاص يقترضون خارج النظام المصرفي.

عن التسليف الميكروي، تحدث المدير التنفيذي لمديرية العمليات المالية رئيس جمعية مؤسسات التمويل الاصغر في لبنان يوسف الخليل، الذي قال ان هذا النوع من التسليف الذي يستهدف فئات من الناس غير قادرة على الوصول الى التسليف المالي شبه الرسمي او من القطاع الخاص، شهد تغيرات كبيرة خلال السنوات العشر الاخيرة. ولان هذه الشريحة غير قادرة على على الوصول الى تسليف مالي شبه رسمي، فانها تلجأ الى اطر اخرى للتسليف تكون اكثر تكلفة بالنسبة لها وتضر بامكاناتها الاستثمارية.

وبات التسليف الميكروي اليوم يستهدف ايضا الفئات المهمشة في البلدان الاغنى اقتصاديا بعدما كان في الماضي يستهدف المهمشين في دول العالم الثالث، بحيث نما بنحو 30 في المئة في السنوات العشرة الاخيرة.

وهناك معوقات قانونية واجرائية للشمول المالي ابرزها، كما اوضح الخبير الضريبي ورئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر، تكاثر وتشتت انظمة العناية والرقابة والتتبع والإبلاغ. اذ اظهر تقرير للبنك الدولي ان اكثر من أكثر من 300 مليون شخص في العالم يعتبرون تكاثر والإفراط في الإجراءات عائقاً لاستعمال الخدمات المصرفية وبالتالي للشمول المالي. كما هناك غموض النصوص وإبهام في المعايير. هذا كله يستدعي توضيح وتوحيد النصوص وتجنب الاستنسابية في التفسير، وتحسين آلية التواصل والإعلام والتثقيف لمصلحة العملاء، والعمل على تحفيز وتوسيع نطاق توطين الأجور والمعاشات لدى المصارف، وتطبيق الرقم الضريبي الموحد وإلزام باستعماله في طور عمليات التبادل والدفع، وتوسيع قاعدة الدفع مقابل خدمات من خلال التحويلات المالية، واستقطاب القطاعين الزراعي والتربوي وإعتماد مقاربة مبنية على المخاطر لتبسيط وتسهيل وخفض تكلفة التعامل، ومحاربة الفساد الذي يستعمل القنوات غير الرسمية، ومتابعة توسيع قاعدة المكلفين وتعميم التصريح والدفع الإلكترونيين والوصول الى الحكومة الإلكترونية (e-

.(government

طربيه

وكان افتتح المؤتمر بتقرير مصور عن اليوم العربي للشمول المالي تضمن كلمة لمدير عام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي عبد الرحمن الحميدي ورئيس الدورة الحالية لمحافظي المصارف المركزية العربية والى بنك المغرب عبداللطيف الجواهري وسلامه.

ثم القى طربيه كلمة قال فيها «اننا نعمل في ظروف صعبة في ظل الاضطرابات بالمنطقة والخلل السياسي في لبنان التي تهدد دائماً استمرارية الحكومات، وبالتالي تفرّغها للعمل المنوط بها لقيادة البلاد ورسم مستقبل لبنان واقتصاده ومعالجة المشكلات البنيوية للبلد».

واوضح ان موضوع الشمول المالي وتعزيز القدرات المالية للمستهلكين لطالما حظي بالاهتمام، مشيرا الى التعميم رقم 134 الذي اصدره مصرف لبنان في 12 شباط 2015 والمتعلّق باصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء، وشدّد على أهمية التعامل بشكل عادل ومنصف ومهني مع كافة فئات العملاء، كذوي الدخل والتعليم المحدودين، وكبار السن. كما نص التعميم الوسيط رقم 458 الصادر بتاريخ 2017/4/9 على أهمية ان تتضمن سياسة اصول اجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء اجراءات خاصة تأخذ في الاعتبار حق ذوي الاحتياجات الخاصة عموما«والمكفوفين خصوصا» للاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية. هذا بالاضافة الى أهمية تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم، وتلقي مراجعاتهم ومعالجتها بسرعة وفعالية، ما يعود بالفائدة المباشرة على كل الاطراف». واوضح طربيه ان المصارف عمدت الى انشاء الوحدات الخاصة بحماية المستهلك، اسوة بوحدات الامتثال، وتعزيزاً لمبادئ الشفافية، ونشر الثقافة المصرفية والمالية.

ولجهة الشمول المالي وسهولة امكانية تعامل اللبنانيين مع المصارف، فقد بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان 67 مصرفاً مع شبكة فروع واسعة بلغت 1078 فرعاً على الاراضي اللبنانية كافة. كما باتت المصارف في لبنان شاملة تؤمّن لعملائها خدمات الصيرفة بالتجزئة، وصيرفة الشركات، وخدمات أسواق القطع والأسواق الماليّة، والصيرفة الإسلاميّة، وخدمات التأمين (Bancassurance) وغيرها».

سلامه

ثم تحدث سلامه فقال ان الشمول المالي موضوع بغاية الأهمية بالنسبة لمصرف لبنان، إنما يجب أن تهتم به ايضا مؤسسات الدولة اللبنانية والمؤسسات الاجتماعية التي تنشط في العاصمة بيروت أو في المدن والقرى اللبنانية. اضاف«ما يهمنا هو أن يشعر المواطن اللبناني بانه يعيش في بيئة آمنة ماليا بفضل استقرار النقد والفوائد، ما يحمله على التفاعل أكثر فأكثر مع الخدمات التي تقدمها المصارف ويعزز ثقته لدى التعاطي مع القطاع المصرفي اللبناني». وقال ان مصرف لبنان قام بمبادرات عدة للحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية التي باتت اليوم عملة تسليف، بعد غيابها لفترة طويلة عن سوق التسليف الذي كان يقتصر على الدولار الأميركي. واعتبر ان التسليف بالليرة سمح لمصرف لبنان بإطلاق وتحفيز منتجات استعملتها المصارف لتأمين خدمات تهمّ المواطن. اليوم هناك أكثر من 120 ألف قرض سكني وأكثر من 700 ألف شخص يستفيد من حساب مصرفي مدين. اضاف«من خلال دعمنا للقروض الاستهلاكية، قمنا بخطوة كبيرة نحو الشمول المالي لخلق تقارب أكبر بين المواطن والمصرف. الشمول المالي في لبنان تأثر أيضا بشكل إيجابي بالمشاريع التي أطلقها القطاع المصرفي بدعم مصرف لبنان، ومنها التوظيف في قطاع اقتصاد المعرفة الرقمي الذي يشتمل على نحو 800 شركة و400 مليون دولار مخصصة ومستثمرة من قبل المصارف في هذا النوع من الشركات». وشدد على ان وسائل الدفع ودور مصرف لبنان بتسهيل وسائل الدفع شجّع للغاية التعامل بين المواطنين والقطاع المصرفي. ولفت الى ان مصرف لبنان أطلق منذ سنوات برامج تدريبية للشباب والطلاب الجامعيين غايتها خلق تقارب وانفتاح من قبل مصرف لبنان باتجاه الأجيال الصاعدة، وان آلاف الشباب مرّوا بمصرف لبنان حيث شاركوا في دورات تدريبية. كما يصدر مصرف لبنان منشورات تثقيفية ويقوم بدورات وزيارات للجامعات وبمبادرات لتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع المصرفي. وختم قائلا«هذا الواقع يؤسّس له ويتطور مع الوقت، إنما الهدف النهائي هو أن يتمكن كل مواطن يبلغ السنّ القانونية من فتح حساب مصرفي والاستفادة فورا من كافة الخدمات المصرفية».

المستقبل الإقتصادي